

A decorative flourish consisting of a thick, dark grey curved line that starts on the left, loops over the top, and ends on the right. On the left side, there is a small, stylized leaf-like shape with a central vein and two smaller leaflets.

دراسات

تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على فقراء الحضر المصري^(*)

علي الدين عبد البديع القصبى

مدرس علم الاجتماع، جامعة جنوب الوادي - مصر.

كثيراً ما يتطرق الحديث، سواء في مصر أو في سائر بلدان الجنوب، حول استراتيجية الإصلاح الاقتصادي وحزمة إجراءاته وسياساته، والتساؤل عن جدواها في مجالات محددة إلى الحديث عن المساس بالفقر وأوضاع الفقراء في هذه البلدان. ففي خضم البحث عن عصا سحرية ووصفات جهورية للخروج من الأزمة الطاحنة التي اجتاحت هذه البلدان في نهاية الثمانينيات، فرضت برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وطبقته بيروقراطية صندوق النقد والبنك الدوليين، لتصحيح الوضع المتردي، والإسراع بمعدل النمو الاقتصادي. لذا من الضروري التساؤل عن مصير المهمشين والمستضعفين من فقراء العالم الثالث بوصفهم أكثر الشرائح الاجتماعية تعرضاً للضرر والمتاعب الحياتية في ظل تبني وصفات هذه الاستراتيجيات الغربية الصنع والتصميم، ولا سيما أن هذه الفئات الاجتماعية وقفت عاجزة نتيجة لضعفها هذا عن الدخول في فلك تلك السياسات النيوليبرالية.

ولعل الأمر السالف يدفعنا إلى التعمق برؤية سوسيولوجية متأنية والنظر في ما وراء السياسات التي تضمنتها برامج الإصلاح الاقتصادي في غالبية بلدان العالم العربي ومصر بخاصة، لتحلل كيف تمت حزمة إجراءاتها، وعلى حساب ماذا ومصصلحة من تطرح تجلياتها.

هكذا، تقودنا أغلب الاحتمالات إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي سوف تعمل لمصلحة رأس المال وعلى حساب العمل، ومن المتوقع أن ينجم عن بعدها الاجتماعي تكاليف باهظة تتصل بأوضاع الشرائح الاجتماعية الفقيرة.

ووفقاً لهذا الاستهلال الأولي، تهدف الورقة الراهنة إلى محاولة: تأسيس مدخل

(*) في الأصل جزء من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحث والتي قدمت إلى قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس وأجيزت بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥.

سوسيولوجي دقيق ومنظم لفهم سياسات الإصلاح الاقتصادي وما ينجم عن تطبيقاتها من تداعيات اجتماعية سلبية على واقع فقراء الحضر المصري.

ويسير مسعانا صوب هذا الهدف عبر مسارات سبعة، فنبدأ بطرح تساؤل محوري، ونتوقف حيال خبرات الإصلاح الاقتصادي لنعرض محاورات ومناقشات سوسيواقتصادية، ونرصد نظرة علم الاجتماع وإشكالياته الأساسية وتحفظاته المبدئية لقضايا سياسات الإصلاح الاقتصادي، ونستعرض عناصر المدخل السوسيولوجي النظري المقترح، وننتقل إلى النطاق المكاني والبشري التطبيقي، ثم نستطلع الإجراءات المنهجية، وأخيراً: نطل على نتائج تطبيق المدخل السوسيولوجي المؤسس ميدانياً بما يتضمنه من معطيات مستقراً من واقع حال الفقراء في الحضر المصري.

أولاً: تساؤل محوري

بداية نستطيع ترجمة الهدف السالف في صورة تساؤل محوري مؤداه: «هل ثمة تصور سوسيولوجي يمكن طرحه لفهم سياسات الإصلاح الاقتصادي وما ينجم عن تطبيقاتها من تداعيات اجتماعية سلبية على واقع فقراء الحضر المصري؟»

ثانياً: خبرات الإصلاح الاقتصادي: محاورات ومناقشات سوسيواقتصادية

الحق أننا لو تأملنا خريطة سياسات الإصلاح الاقتصادي كما بدت في أصفاد تجارب بعض بلدان العالم الثالث، ووقفنا حيال مسلماتها ودعائمتها المتصلة بالرفاهية الاجتماعية وأوضاع الفقراء، لاستلهم الدروس والعبر العميقة لحصاد ممارستها، ولا سيما أن بلداناً عربية عديدة – من بينها مصر – شرعت في تدشين استراتيجية الإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق غايات وطموحات ليست فقط في مجال المتغيرات الاقتصادية المستهدفة كرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات، وإنما أيضاً على المستوى الاجتماعي كالسعي لتحسين مستوى معيشة السكان بمن فيهم محدودو الدخل، فسوف يسترعي النظر كيف أن الأمور تسير في طريق مغاير عما هو مأمول.

وهذا التناقض يبدو جلياً حينما نسترشد بتشخيص رصين ساقه رمزي زكي، إذ يذهب إلى أن «التطبيق الكاسح لهذه السياسات نجمت عنه نتائج بالغة الخطورة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد التي قبلت هذا الوضع، فالآمال والأهداف المعلنة لتلك السياسات لم تتحقق. فلا الميل للاستدانة قد انخفض، ولا العجز في ميزان المدفوعات قد هبط، ولا التضخم في الداخل قد كبح، ولا جبل الديون قد انكمش، ولا سعر الصرف قد استقر، ولا القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) الذي أعطي له الكثير من الضمانات والمزايا وبيعت له بعض وحدات القطاع العام، قد استطاع أن ينعش الاقتصاد المحلي، بل استغل الأزمة وراح يراكم أرباحه من خلال مشروعات خدمية وترفيهية مرتبطة

بالتعامل الخارجي. وأهملت الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتزايدت بظالتهم، وزادت حياتهم اليومية شقاء على شقاء»^(١).

وعلى الرغم من ذلك، هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى أن إجراءات التحرر الاقتصادي، الذي تأخذ به الدولة في مصر، لارجعة فيها ولا نكوص عنها ولا مناص من السير قدماً في الأخذ بها حتى يتسنى بعث القوة والنشاط في الاقتصاد القومي وإقالته من عثرته التي ظل يعاني آثارها في الحقبات السابقة، بيد أن هذه السياسات وتلك الإجراءات تتأثر منذ الآونة الأخيرة بمساحة عريضة من المحاورات والمناقشات^(٢).

وأولى هذه المحاورات هي إذا كانت حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي ملزمة في تكامل الشروط، فإن مصداقية فعاليتها في الواقع العملي تحتاج إلى مناقشة متأنية في ضوء ما آلت إليه تطبيقاتها في التجربة المصرية من جهة، وما تحقق منها بالفعل وارتبط بواقع الفئات الطبقة الفقيرة من جهة أخرى.

وثانية هذه المناقشات هي أن محاولة تقييم حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر لابد أن تنطلق من معايير موضوعية للحكم على كفاءتها النظرية، أي قدرتها التحليلية على فهم وتشخيص المشكلات والقضايا المتأزمة التي طالما عاناها مجتمعنا المصري، ومن ثم الجدوى من اعتناقها كفسلفة لإدارة أمور الاقتصاد وشؤون المجتمع، وتلك المعايير في ظننا لابد أن تستند إلى متطلبين رئيسيين، الأول هو النمو والكفاءة الاقتصادية، والثاني هو العدالة والكفاءة الاجتماعية بوصفهما هدفين أساسيين متلازمين، وهما في التحليل الأخير محل تقدير من القوى الوطنية في مصر، فضلاً عن كونهما محط أنظار ومطالبة من قبل المنظمات المعنية بالتنمية وحقوق الإنسان في العالم أيضاً.

وعلى أية حال، فإن ما يعنينا الإشارة إليه هو بيان أهمية السياسات الاقتصادية ومدى تأثيرها في سلوك الناس اليومي وفرص الحياة، ومردودها الاجتماعي السلبي على مستوى معيشة الفقراء ومحدودي الدخل في مصر.

فنظراً إلى أهمية السياسات الاقتصادية وتأثيرها في حياة المواطنين، فإنه من الطبيعي أن يتزايد اهتمام الناس بها لأنها تمس شؤون حياتهم اليومية، والمستقبلية على حد سواء. فالاهتمام بالسياسات الاقتصادية جزء من تزايد الوعي بالقضايا العامة^(٣).

(١) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة: ١١٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ٣٢٤.

(٢) حسين رمزي كاظم، «الإصلاح الاقتصادي وتطور العمالة في القطاعين الحكومي والأعمال العام»، ورقة قدمت إلى: ندوة الأبعاد الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، معهد التخطيط القومي؛ مؤسسة فريدريش ألبرت، القاهرة، [٢٥ - ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤]، ص ٢٣.

(٣) نعيم الشربيني، «السياسات الاقتصادية: قضايا ومفاهيم»، العربي، العدد ٣٨١ (أب/أغسطس ١٩٩٠)، ص ٤٠.

والمصيرية التي تخص أمور القوى الاجتماعية على مختلف توجهاتها، وترتبط في الوقت نفسه بمستوى معيشة الأغلبية الساحقة. من البشر.

وسياسات الإصلاح الاقتصادي – على النحو السابق – تتضمن أعباء متزايدة يمكن أن تنتهي بالإصلاح إلى ضرر عام للمجتمع. ففي أثناء تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي هناك أعباء تتحملها القوى الاجتماعية المختلفة، لذا يفضل أن تشارك هذه القوى في رسم سياسات الإصلاح حتى تدرك منذ البداية نوع الأعباء والفوائد المترتبة عليها^(٤)، وبمشاركتها يكون تقبلها للنتائج مُرضياً؛ وبذلك تموت في مهدها أصوات الرفض، وتدحض احتمالات تولد بذور السخط ومشاعر الكراهية، أضف إلى ذلك أن عدم مشاركة تلك القوى الاجتماعية في صنع السياسات وعدم الإفصاح عن رأيهم جهاراً في القرارات التي تمس حياتهم قد ينمي بداخلها فكرة الانسحاب والاعترا ب كنمط من أنماط الاحتجاج السلبي الموجه ضد السلطة عما يدور في واقعهم من قضايا عزفوا – عمداً – عن المشاركة في صياغتها. وبذلك تصبح السياسات التنموية غير فعالة وتحبط إجراءات الإصلاح المنشودة.

ومما يدعو إلى الأسف أن السياسيين في مصر، وصانعي السياسات في الدول الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية لا يفهمون ذلك أو لا يرغبون في فهمه؛ إنهم غير قادرين على إدراك الحقيقة الأولية بأنه عندما يستبعد الناس من صنع القرار، ومن إدارة شؤون بيئتهم المحلية، فإنهم يصبحون دخلاء لا وكلاء^(٥)، غرباء لا شركاء في صنع مسارات التنمية.

هكذا نخلص إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تحول دون مشاركة القوى الشعبية في اتخاذ القرار، وبالتالي تتعارض مع مبادئ الديمقراطية؛ وأنها أولاً وقبل كل شيء سياسات أممية فوقية لا تعكس موقفاً جماهيرياً وطنياً، بقدر ما تترجم أرادة ومصالح حفنة قليلة من المنتفعين.

وعلى الدرجة نفسها من الأهمية بالنسبة لمتخذي القرار وصانعي السياسات، فمن الواضح أن دور علماء الاجتماع، على وجه الخصوص، في المشاركة في صنع السياسات التي تخص مجتمعاتهم المحلية كان – ولم يزل – موضع إهمال لا مبرر له، حيث نلاحظ أن الحكومات وصانعي السياسات يرتكبون أخطاءً فادحة بتجاهلهم رؤية علماء الاجتماع ومراكز البحوث الوطنية. وهم بصدد إصدار الأحكام واتخاذ القرارات إزاء التصدي للتحديات الصعبة لتحسين ظروف البشر والتعامل مع الأزمات المجتمعية الطاحنة.

(٤) مصطفى كامل السيد، «مدخلات ومناقشات ندوة شركاء في التنمية»، في: عالية المهدي، محرر، شركاء في التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر، قضايا التنمية: ٣ (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص ٢٤١.

(٥) راي بوش، «الفقر والتكيف في الريف المصري»، في: راي بوش [وآخرون]، الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: البنك الدولي للزراعة والفلاحون، ترجمة حسن أبو بكر وعبد الرحيم المهدي (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦)، ص ١٢٤.

والحقيقة التي نود أن نخلص إليها هي أن مبادرة إعداد وصياغة السياسات، ولاسيما السياسات الاقتصادية تحديداً، انتقلت إلى المؤسسات السياسية المحلية في أوطاننا من المصادر الأجنبية في الخارج (مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods) حيث فرضت هذه المؤسسات أطراً للسياسات التنموية تمت صياغتها خارج الوطن، والمحصلة النهائية لهذا كله «سياسات مغتربة وتداعيات سلبية».

وفي ضوء ذلك، جاء تطبيق إجراءات السياسات الاقتصادية التحريرية في أقطار العالم الثالث، وفي مقدمتها بلدان العالم العربي، من دون مشاركة حقيقية وفعالة من قبل القوى الاجتماعية - التي يهملها في المقام الأول والأخير مردود هذه السياسات، ودون مراعاة لتصوراتها وآمالها، لما ينبغي أن يكون عليه واقع هذه السياسات من طموحات ومكاسب تمس حياتهم الراهنة أو المستقبلية، فأغفلت موافقتهم وتحفظاتهم ومررت عملية الاتفاق على تبني إجراءاتها بتكتم شديد وفي غفلة من عيونهم وآذانهم، فأصبحوا في نهاية المطاف أسرى شقي الرحى؛ فهم من ناحية منصاعون لأوامر الدائنين والمنظمات الدولية في الخارج، ومن ناحية أخرى قانتون لتوجهات إجراءات هذه السياسات النيوليبرالية المستبدة وتداعياتها في الداخل.

وبناءً على ماسبق، يمكن القول إن تحليلاً دقيقاً لمستتبعات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى معيشة الفقراء ومحدودي الدخل في المجتمع المصري هو في واقع الأمر تحليل لآثار السياسات والمتغيرات الكلية على متغيرات جزئية تحدد مستوى معيشة الشرائح الاجتماعية في المجتمع، وتعكس تداعيات حزمة هذه السياسات الاقتصادية الكلية على واقعهم الحياتي المعيش.

ولا شك أن تدهور مستوى معيشة شرائح اجتماعية فقيرة في المجتمع في ظل تحسن أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية له آثار وخيمة على إمكانيات النمو المستقبلية، ليست فقط لهذه الشرائح المهمشة، ولكن أيضاً لغيرها من الشرائح الاجتماعية الأخرى، على نحو يعيق استمرارية عملية الإصلاح الاقتصادي ذاتها، فضلاً عما تولده من تهديد للاستقرار والسلم المجتمعي.

ثالثاً : علم الاجتماع وسياسات الإصلاح الاقتصادي: إشكاليات أساسية وتحفظات مبدئية

ثمة إشكاليات أساسية وتحفظات عامة مبدئية، يتعين أخذها بعين الاعتبار كمطلق أولي، وكإطار عام يحكم فهم علم الاجتماع لعلاقة سياسات الإصلاح الاقتصادي بالفقراء في مصر، وما يرتبط به من تداعيات اجتماعية سلبية.

(أ) لعل في مقدمة هذه التحفظات أن العلاقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والفقير بصفة عامة، وفقراء الحضر بصفة خاصة تعد علاقة ذات طابع نظري في الأساس، وقد حاولت بعض الرؤى الفكرية التحليلية الاقتراب منها من خلال نظرة كمية، وباستخدام

أدوات وتقنيات إحصائية قد تكون مفيدة في رسم صورة تقريبية عامة حول حجم العلاقة القائمة بينهما، بيد أنها غير قادرة على الجانب الآخر على التعامل مع طبيعتها الكيفية التي هي عليها، والتي تستلزم نظرات تحليلية وأدوات تفسيرية مغايرة، وبذلك أغفلت في هذا السياق النظرة السوسولوجية الإمبريقية رغم أهميتها في إثارة وفهم الجوانب الاجتماعية المهمة في قضية الإصلاح الاقتصادي في ضوء ارتباطها بالأوضاع المعيشية لفقراء الحضر المصري.

(ب) من الصعب إحصائياً - نتيجة للقصور ونقص البيانات الإحصائية المتاحة - البرهنة على دلالة العلاقة الفارقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي وتداعياتها الاجتماعية السلبية على الفقراء بسبب ارتباط هذه العلاقة بالعديد من المتغيرات الهامة والمتشابكة معاً، ونستطيع مع ذلك تحليل سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوضيح الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحبها. لقد سارعت الحكومة المصرية إلى ربط سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها منذ أوائل التسعينيات وحتى الآن بمؤشرات اقتصادية إيجابية مثل: التخلص من عجز الموازنة العامة للدولة، وتراجع معدل التضخم إلى حد كبير، ولكنها كانت عازفة عن قبول مسؤولية التغيرات الهيكلية السلبية التي تحدث في المجتمع المصري، ونتائجها الاجتماعية الوخيمة على المجموعات الضعيفة. لقد فشلت سياسات الإصلاح الاقتصادي في إحداث تأثيرات مواتية، فعلى سبيل المثال: تدهورت الظروف المعيشية للفقراء، وتزايدت أعدادهم، وارتفعت مؤشرات البطالة، واشتدت حدة التفاوتات الاجتماعية في نوعية الحياة المعيشة.

(ج) إن المعضلة الرئيسية التي تجابه محاولة التعامل مع هذه السلبيات الاجتماعية وما يرتبط بها من اختلالات اقتصادية غالباً ما يتم في ضوء الاستعانة بمفاهيم اقتصادية، والنظر إليها كمؤشرات كمية قابلة للتحسين أو للتراجع، وليس وفقاً لدلالاتها في البنية الاجتماعية، واختلالاتها، وانعكاسات ذلك ليس فقط على مستقبل التنمية ولا الأداء الاقتصادي ومساره، ولكن أيضاً على استقرار المجتمع وأمنه، وهذا ما يتطلب الخروج عن إطار التفكير الاقتصادي الضيق لقضايا اجتماعية - سياسية - اقتصادية، في أبعادها الطبقية، وفي تأثير هذه التغيرات الطبقية على مجمل حركة المجتمع والنظام، بل وبقائه^(٦) وإمكانية استمراره أيضاً.

من هنا فإن الحاجة تبدو ملحة لخلق فهم موضوعي محايد يتجاوز ما هو سائد وجامد في واقعنا العياني، بغية الوصول إلى ضفاف أكثر رحابة. وإذا ما جاز للورقة الراهنة أن تطرح نظرتها وأجندة عملها من قضايا سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية، وتأثيراتها

(٦) سعد حافظ، «نحو بديل لسياسات التثبيت والتكيف (التصحيح) الهيكلي»، ورقة قدمت إلى: تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية: أعمال المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، تحرير مهدي الحافظ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٩)، ص ٢٣.

الاجتماعية السلبية على أوضاع ومستقبل الشرائح الاجتماعية الفقيرة في حضر مصر، فإنها ستعرض أولاً للرؤى الفكرية السابقة التي قيلت بشأنها، ثم تبدي بعد ذلك موقفها الفكري ومنطلقها التفسيري حيال المسألة ذاتها، إيماناً منها بأن عرض الآراء والأفكار كافٍ لإلقاء بصيص من الضوء على هذه المشكلات النظرية ومحاولة تفنيدها.

وفي هذا الصدد؛ ذهبت بعض الرؤى إلى أنه لا يجوز أن نحمل السياسات الليبرالية المسؤولية الكاملة في تدهور أوضاع الفقراء في مجتمعات العالم النامي ومن بينها مصر، ذلك أن جانباً من ذلك التدهور قد حدث بالفعل إبان سنوات الأزمة الاقتصادية التي سبقت الموافقة على تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي جاءت بها هذه السياسات^(٧) بدعوى مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان منذ أواخر الثمانينيات (وأوائل التسعينيات). ومن المعروف أن الفقراء كانوا الأكثر معاناة من جراء تلك الأزمة، وبذلك أصبحت معاناتهم مزدوجة؛ فهم واقعون تحت ضغط الأزمة الاقتصادية من ناحية، وضغط الآثار الناجمة عن تطبيق ما يعرف بالسياسات الإصلاحية والتصحيحية لمواجهتها من ناحية أخرى^(٨).

ومن الواضح أن برامج الإصلاح، وما يسبقها من اختلالات هيكلية اقتصادية، تساهم في زيادة حجم الفئات الفقيرة، وهو ما يعني إضافة أعداد كبيرة إلى هذه الفئات^(٩)، وزيادة إفقارهم بكل ما يترتب عليه من تضيق للخيارات المتاحة أمامهم كبشر، وبيد كل تطلعاتهم إلى ترقية أوضاعهم وتحسين مستوياتهم المعيشية ونوعية حياتهم^(١٠).

وتتأكد سلامة هذا الرأي الآن الذكر، في ضوء طرح منطلق فكري آخر قريب منه، حيث يذهب إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تمثل جزءاً أساسياً من عملية إفقار متعددة الأبعاد، غير أن ذلك لا يعني الربط السببي بين الإصلاح الاقتصادي وحدوث الإفقار، وإنما يعني أن الإفقار يعد عملية مركبة تتجاوز حدود التكيف الهيكلي بأبعاده الاقتصادية. وأن سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست منفصلة عن هذه العملية وإنما هي جزء منها^(١١). لقد

(٧) رمزي زكي، وداعاً للطبقة الوسطى (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٨)، ص ١٣٧.

(٨) حسنين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩)، ص ٢٠.

(٩) محمد محمود الإمام، «السياسة الاقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر»، في: تقرير التنمية البشرية في مصر ١٩٩٦، سلسلة أوراق بحثية (القاهرة: معهد التخطيط القومي؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦)، ج ١، ص ٢٨.

(١٠) أحمد حسن إبراهيم، «التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في مصر»، ورقة قدمت إلى: سياسات التكيف الهيكلي في مصر: الأبعاد الاجتماعية: الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع، ١٥ - ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٥، تحرير أحمد زايد وسامية الخشاب (القاهرة: قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص ٦٩.

(١١) سعيد المصري، «إعادة الهيكلة ومفهوم الفقر»، في: محمد أبو مندور [وآخرون]، الإفقار في بر مصر: آثار سياسات التكيف الهيكلي في المجتمع المصري، كتاب الأهالي؛ ٦٣ (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٨)، ص ٨٥.

ساهمت هذه الممارسات ذات الطبيعة الانكماشية والتتشفية في مزيد من التدهور في الظروف الحياتية للفقراء في مقابل تدعيمها للطبقات الغنية.

والحق أن الورقة الراهنة لا تزعم بأمر العلاقة السببية بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والفقر الحضري، فالفقر ليس جديداً أو مستحدثاً في حضر مصر، ولا يمكن إرجاع وجوده بصورة كلية إلى تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينيات فقط؛ لأن الفقر في المجتمع المصري بشقيه الريفي والحضري موجود قبل تبني إجراءات هذه السياسات، ويرد إلى ظروف بنائية وأوضاع تاريخية مرتبطة بالسياق الاجتماعي السائد، وأن له أبعاداً متعددة وزوايا متشابكة، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي وسياسي وثقافي. باختصار شديد، الفقر في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية هو قضية تعكس طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في هذا المجتمع، بيد أن تبني مثل هذه الإجراءات الاقتصادية المسماة السياسات التصحيحية قد ساهم هو الآخر في ترايد إيقاع الأضرار بالفقراء وإضافة حرمان جديد على حرمانهم.

(هـ) ومن الملائم هنا أن نطرح استخلاصين أساسيين مثلاً إجماعاً بين المتخصصين والمحللين لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية. **الاستخلاص الأول** مفاده أن ثمة تأثيرات سلبية يتوقع أن تنجم عن تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي خلال الأجل القصير، وأن هذه التداعيات تصيب بصفة أساسية الفقراء أكثر مما تصيب غيرهم، وهي بمثابة حبة الدواء المر الذي يتعين تجرعها والتمن الذي يستوجب دفعه من أجل تحقيق الإصلاح المنشود. «فعادة ما يتبع التكيف الهيكلي زيادة في التهميش الاجتماعي، خاصة في سياق الاندماج المتزايد في السوق العالمية، بيد أن الأثر الاجتماعي للأسواق النشطة غالباً ما يكون سالباً ولا يقتصر على المرحلة الانتقالية للتكيف الهيكلي»^(١٢) بل يمتد إلى المرحلة التالية. أما **الاستخلاص الثاني** فمؤداه أن تكلفة استمرار الأوضاع الاقتصادية المتأزمة السابقة على الإصلاح كانت ستفوق كلفة أعباء الإصلاح ذاته والمنفذة عبر سياساته وحزمة إجراءاته خلال الفترة الانتقالية (الأجل القصير).

وإزاء هذا الطرح التحليلي السالف يثار عدد من **المسائل الجوهرية** التي تتطلب الوقوف حيالها: **أولها** عدم وضوح التحديد الزمني لفكرة الأجل القصير لتقييم الآثار التوزيعية السلبية لسياسات الإصلاح على الفقراء، وكذلك في الأجلين المتوسط والطويل لرصد زوال التداعيات الاجتماعية السلبية وتحقيق النتائج الإيجابية لهذه السياسات. فالدافعون باستماتة عن تبني هذه البرامج يطلقون تلك التعبيرات المطاطة من دون إشارة إلى تحديدات زمنية قاطعة أو تقريبية، من خلالها تتحقق كل من التداعيات السلبية وكذا النتائج الإيجابية المرجوة. وثانيتهما أن التداعيات الاجتماعية السلبية لسياسات الإصلاح

United Nations Development Programme [UNDP], *Preventing and Eradicating Poverty: Main Elements of a Strategy to Eradicate Poverty in the Arab States* (New York: UNDP, Regional Bureau for Arab States, 1997), p. 42.

الاقتصادي والتي تتناولها الورقة بالرصد لاحقاً تبدو مؤكدة، وتؤتي تأثيراتها، بينما تبدو نتائجها الإيجابية المأمول حدوثها خلال الأجلين المتوسط والطويل احتمالية الحدوث وبعبدة المنال. وثالثتها أن المواطن البسيط قد يتحمل اليوم قسوة وعناء المصاعب الاقتصادية المتردية، من خفض الدخل وارتفاع تكلفة معيشته بكافة جوانبها على أمل أن يجني ويحصد ثمار هذا التعويض في الغد القريب، ولكن ماذا لو جاء هذا الغد من دون أن تتحقق هذه الوعود وتلك الشعارات التي يدعيها، ويبشر بها، ويروج لها مصممو ومؤيدو ومنفذو هذه البرامج؟.

(و) وفي خضم محاولة فهم علاقة سياسات الإصلاح الاقتصادي بالفقراء تطفو إشكالية معرفية خاصة بحاجة إلى حسم وتصور إجرائي دقيق لها، من ذلك عدم وضوح مضمون مفهومين أساسيين مرتبطين بهذه العلاقة أشد ارتباطاً، أقصد بهما على وجه الدقة مفهوم الجوانب الاجتماعية وكذا مفهوم التداعيات الاجتماعية السلبية. وليس القصد هنا الدخول في تفاصيل موسعة حولهما بقدر ما نهدف إلى تحديد إجرائي مبسط لمضمونهما. وإذا شئنا أن نحدد مفهوم الجوانب الاجتماعية المرتبطة بسياسات الإصلاح الاقتصادي الكلية والمتصلة بحياة الأفراد، نجد أنه مفهوم واسع النطاق، ويشمل العديد من العوامل التي تحكم مستوى معيشة الأفراد، نذكر منها على سبيل المثال: «ما يتمتع به الفرد من مستوى صحة جسدية، ونفسية سليمة، وما يحصل عليه من تعليم يمكنه من اكتساب قدرات ومهارات مختلفة ومدى توافر فرص عمل ملائمة لهذه القدرات والمهارات. وكذلك نوعية أو مستوى السكن الذي يعيش فيه الفرد من حيث توافر المياه الصالحة للشرب والكهرباء»^(١٣) وغيرها من المتغيرات المتصلة بفرص الحياة، في حين نقصد بالتداعيات الاجتماعية السلبية التي تصيب الشرائح الفقيرة في الحضر المصري نتيجة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، التدهور الحاد في مستوى معيشتها، والذي يعبر عنه بجلاء مؤشرات الدخول بوصفها أداة للحصول على السلع التي تستهلكها، وكذا الخدمات الاجتماعية العامة: كالتعليم، والصحة، والمواصلات، والكهرباء، والمياه... التي تحصل عليها من حيث الكمية والنوعية. وليس هذا فحسب، وإنما أيضاً ما توفره الدولة لهم من هذه السلع والخدمات من دون مقابل أو بمقابل رمزي، وذلك خلال حقبة زمنية محددة تمثل محور الرصد ورهن التقييم.

وفي ختام هذه التحفظات المبدئية نشير إلى بعض المحددات التي تقف حجر عثرة في دراسة التداعيات الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وفقاً لأدبيات علم الاجتماع. فعلى الرغم من أن سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر هي سياسات كلية، فإن آثارها

(١٣) أمينة عز الدين عبد الله، «الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية»، ورقة قدمت إلى: مؤتمر برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي وتحديات المستقبل، كلية التجارة وإدارة الأعمال، القاهرة، [٢٧ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤]، ص ٨.

وتداعياتها تتحقق على المستوى الجزئي. «في حين يتم تقييم تلك السياسات باستخدام مؤشرات على المستوى الكلي مثل: معدل نمو الناتج والعجز في الميزانية ومعدل نمو الاستثمار، فإن هذه المؤشرات لا تصلح لتقييم الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي تتطلب في كثير من الأحيان دراسات ميدانية»^(١٤)، وخبرات إمبريقية سوسيولوجية كمية وكيفية في آن واحد للتدليل على صحة وعمق المؤشرات الكلية على المستوى الجزئي، أي على مستوى الشرائح الاجتماعية الفقيرة.

لقد أثّرنا أن نقف هذه الوقفة التحليلية لنؤكد مدى الحاجة الماسة إلى تأطير نظري ومنحى منهجي محلي الصنع، نتجاوز من خلاله جدل ومعضلات تحليلات ورؤى فكرية مغلفة بأيديولوجية متحيزة لجدوى تطبيق الوصفات الغربية الجاهزة لكل زمان ومكان من دون مراعاة للخصوصيات الذاتية للمجتمعات الإنسانية.

رابعاً : عناصر المدخل السوسيولوجي النظري المقترح

ونحاول هنا أن نقدم عرضاً مختصراً لعناصر المدخل النظري السوسيولوجي المقترح فتحدث عن مفاهيمه الإجرائية، وقضياه الأساسية، وفروضه المحورية.

١ - المفاهيم الإجرائية

أ - تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي

فعلى المستوى الإجرائي يقصد «بسياسات الإصلاح الاقتصادي» المرتبطة بالفقراء في مصر وما تحدثه من تداعيات اجتماعية متوقعة، تلك السياسات الاقتصادية المتضمنة في برنامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الحكومة المصرية منذ أوائل التسعينيات لإدارة الاقتصاد وشؤون المجتمع وفقاً لحرية السوق، وتشمل هذه السياسات: تحرير الأسعار، وإلغاء دعم الغذاء، وترشيد الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التي تقدمها الحكومة لمواطنيها، التي تؤثر تأثيراً سلبياً على تكاليف مستوى معيشة الفقراء، عن طريق تأثيرها على كل من: دخولهم المكتسبة التي يسيرون بها أمور حياتهم المعيشية، وأسعار السلع التي يقبلون على استهلاكها وخاصة الطعام، وعلى أسعار الخدمات الأساسية المدعومة كالعليم والصحة والمواصلات والسكن.

ب - فقراء الحضر المصري

ونشير «بفقراء الحضر المصري» إلى شريحة اجتماعية تعاني عوزاً وحرماناً

(١٤) هبة أحمد نصار، «بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر»، ورقة قدمت إلى: الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية: المؤتمر العلمي لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢١ - ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢، تحرير جودة عبد الخالق وهناء خير الدين (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ١٠٥.

مادياً، وتتخذ من أرض الحضر مقراً للسكن وملأذاً للعمل، حيث تقطن مناطق أيكولوجية عشوائية فقيرة، وتمارس مهناً هامشية بسيطة ونشاطات غير رسمية – لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم الرسمي – لحسابها الشخصي أو لحساب الغير كأجراء، سواء كانت بصفة مؤقتة أو دائمة أو موسمية، جائلة أو ثابتة، تدر من خلالها دخلاً أو أجراً متدنياً تستطيع – أو تكاد – أن تُشبع به حاجات أسرتها المعيشية الأساسية. ولهذه الشريحة طريقة خاصة في الحياة تتضمن ميكانيزمات تتكيف بها مع مصاعب الحياة الحضرية ومتطلباتها الضرورية.

٢ - القضايا الأساسية

يمكننا الآن طرح إطار تصوري ننفذ من خلال خطوطه العامة إلى أهم التداعيات الاجتماعية المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي على فقراء مصر على النحو التالي: «تؤدي السياسات الاقتصادية الانكماشية (مالية ونقدية) إلى خفض معدل نمو الناتج القومي بسبب ما تستهدفه من خفض مستويات الإنفاق العام والخاص، بجانبه الاستثماري والاستهلاكي، ويؤدي تخفيض الاستثمارات العامة والخاصة إلى خفض فرص العمالة المتاحة في المجتمع وبالتالي انتشار البطالة فيه، ويعزز ذلك الاتجاه أيضاً إلى سياسة الخصخصة، فتحويل مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص يترتب عليه عادة الاستغناء عن عدد من العمال لرفع إنتاجية العمل وزيادة الأرباح. ومن جهة ثانية، نجد أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تعمل على تحرير الأسعار وإلغاء الدعم بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بصفة عامة ولاسيما السلع والخدمات الأساسية التي ينفق عليها الفقراء الجزء الأكبر من دخولهم المنخفضة»^(١٥).

وكما أسلفت الإشارة، فمن المؤكد أن الإجراءات المرتبطة بتخفيض أو إلغاء الدعم السلعي ورفع أسعار السلع وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية الأساسية، وزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية، وبخاصة التعليم والصحة والسكن، كل هذه الممارسات وغيرها تصيب الفقراء ومحدودي الدخل بصفة أساسية، وتؤدي بهم إلى مزيد من التدهور في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية^(١٦). وتزداد خطورة هذا الأمر في ضوء اتساع حجم شرائح فقراء المجتمع المصري، فالذين يعيشون على خط الفقر أو دونه أو فوقه بقليل يمثلون الشطر الأعظم من شرائح المجتمع، سواء في الريف أو في الحضر.

انطلاقاً مما سبق، تجري دراسة التداعيات الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي

(١٥) كريمة كريم، «تعقيب على ورقة العمل المقدمة من محمد نجيب عيسى: الفقر في الوطن العربي»،

ورقة قدمت إلى: اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية

(عمان، ١٩ - ٢٢ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤) (القاهرة: منظمة العمل العربية، ١٩٩٥)، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(١٦) إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، ص ٢٩.

على واقع فقراء الحضر المصري في ضوء عدد من القضايا النظرية الأساسية نوضحها في ما يلي:

أ - سياسة تحرير الأسعار

تسهم سياسة تحرير الأسعار - بمعنى ترك الأسعار المحلية لتفاعل قوى العرض والطلب وزيادة الاعتماد على آليات السوق في تخصيص الموارد بدلاً من التدخل الحكومي - في ارتفاع تكلفة المعيشة الخاصة بالفقراء نتيجة لرفع أسعار العديد من السلع الأساسية كالغذاء والخدمات العامة الضرورية للمعيشة والتي يقبل عليها هؤلاء الفقراء مثل: الكهرباء والطاقة والنقل والمواصلات والمياه. وفي هذا الخصوص يجب أن ندرس أثر رفع أسعار الكهرباء على تكلفة المعيشة للشرائح الفقيرة في الحضر المصري، وهي أكثر فئات الدخل تأثراً بارتفاع الأسعار نتيجة لتحريرها من التدخل الحكومي، لقد تم زيادة تعريفة الكهرباء ٣٠ في المئة في عام ١٩٩٠.

إن رفع أسعار الكيوسين سوف يكون له العديد من الآثار السلبية على الشرائح الفقيرة من السكان، فالكيوسين هو أحد منتجات النفط التي سوف تتأثر برفع أسعار الطاقة، والتي تعد من المصادر المستخدمة في إنارة بعض منازل الفقراء، والذين لم يحصلوا على الكهرباء، كما يستخدمونه في الطهو أيضاً مما يعني أن نسبة كبيرة من استهلاكه قد تتم من قبل الأسر المعيشية الفقيرة التي تقطن المناطق العشوائية والمتدهورة في حضر المجتمع المصري.

وعلى جانب آخر، فإن رفع تعريفة النقل والمواصلات بين المناطق داخل كردون المدن المصرية وخارجها سوف يقع غالبية تأثيره على الأسر الفقيرة أيضاً، لأنها تستخدم المواصلات العامة أو سيارات الأجرة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أثر ارتفاع أسعار البنزين والكيوسين قد يساهم في رفع تكلفة وسائل النقل والمواصلات والتي يقبل على استخدامها أفراد الأسرة الفقيرة في الحضر، حيث لا تملك - بحكم وضعها الطبقي المتدني - سيارات خاصة، وتضطر إلى الاعتماد في تنقلاتها على المواصلات العامة وسيارات الأجرة.

ب - سياسة إلغاء دعم الغذاء

من أهم الإجراءات التي تمس مستوى معيشة الأفراد بشكل مباشر تخفيض أو إلغاء الدعم الحكومي للسلع الضرورية، وهو الدعم الذي يعتبر حجراً أساسياً في سياسة الدولة لتخفيف أعباء المعيشة عن مختلف فئات المجتمع، وعن محدودي الدخل في الدرجة الأولى نظراً إلى أن السلع المدعومة سلع غذائية أساسية^(١٧)، وبالتالي فإن الفقراء هم الأكثر

(١٧) هدى السيد، «آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر»، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٩ (خريف ١٩٩٧)، ص ١٢٩.

معاناة من تخفيض الدعم؛ إذ إن جزءاً كبيراً من ميزانيتهم ينفق على السلع الغذائية المدعومة، فمثلاً: بناء على ميزانية الأسرة (١٩٧٤/١٩٧٥) نجد أن ٤٨ في المئة من ميزانية الأسرة الحضرية في العشر المتدني من الإنفاق تذهب إلى السلع المدعومة^(١٨)، كما أن ٦٠ في المئة من سكان الحضر في مصر ينفقون من خمس إلى ثلث ميزانيتهم على سلع الطعام الأساسية المدعومة^(١٩).

لقد بدأت الدولة منذ منتصف الثمانينيات اتخاذ إجراءات متعددة لخفض تكلفة الدعم في الموازنة العامة للدولة، وذلك برفع أسعار السلع المدعومة، وتخفيض عددها، وتقليص كمياتها مع تقليل عدد حائزي البطاقات التموينية. ومع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي كثفت الدولة هذه الإجراءات، فتم إلغاء الدعم المنفق على عدد من السلع الغذائية، حتى أنه لم يعد هناك في عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ سلعة غذائية مدعومة سوى الخبز البلدي والخبز الشامي اللذين لم تتغير أسعارهما منذ ١٩٨٨ - ١٩٨٩ وإن تغيرت أوزانهما، وسكر وزيت البطاقات، وهكذا أصبح القمح يستأثر بأكثر من ٦٠ في المئة من دعم الغذاء في عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ مقابل ٥٠ في المئة فقط قبل بدء برنامج الإصلاح، وتراجع الدعم على الزيوت والسكر، وتلاشى تماماً على السلع الأخرى كالأرز واللحوم والدجاج المجمد، وفي الوقت ذاته تم تخفيض عدد حائزي البطاقات التموينية حتى أن نسبة المستفيدين من البطاقات بلغت ٨,٧ في المئة من السكان في عام ١٩٩٤ مقابل ٩١,٤ في المئة في عام ١٩٨١، و٨٧,٣ في المئة في عام ١٩٩٠^(٢٠).

وهكذا لنا أن نتخيل العبء الذي يقع على كاهل الأسر المعيشية الفقيرة نتيجة تراجع قيمة الدعم وانخفاضها. لقد انخفضت نسبة محصلة إجراءات الدعم إلى إجمالي الإنفاق الجاري للدولة من ١٣ في المئة في عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى حوالي ٧,٢ في المئة في عام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ وهو ما يعادل حوالي ١,٩ في المئة من الناتج الإجمالي الجاري، ويناهز الرقم المستهدف في برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما تراجع نصيب دعم الغذاء في الإنفاق الجاري من حوالي ٩,٥ في المئة إلى ٥ في المئة في الفترة ذاتها^(٢١). ومما يلاحظ أنه ترتب على ارتفاع تكلفة المعيشة - بسبب إلغاء دعم الحكومة للسلع والخدمات الأساسية وعجز دخول الأسر الواقعة تحت أو عند خط الفقر عن

(١٨) كريمة كريم، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ - ١٩٩٢) في مصر»، مصر المعاصرة، السنة ٣٧، العدد ٤٤١ - ٤٤٢ (كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ١٩٩٦)، ص ٤١.

Karima Korayem, *Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment (ERSAP)*, Working Paper (١٩) Series; no. 19 (Cairo: Egyptian Center for Economic Studies (ECES), 1997), p. 22.

(٢٠) السيد، «آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر»، ص ١٢٩.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٩ - ١٣٠.

الحفاظ على مستوى استهلاكها ومعيشتها، والتي بلغت قبل إلغاء الدعم – تدهور مستواها الغذائي كما وكيفاً^(٢٢).

لقد أدى الخفض الجوهري لإعانات الغذاء والذي صاحب تحويل الموارد إلى نشاطات استثمارية كجزء من حزمة الإصلاح إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية بمعايير انتشار الأنيميا بين النساء والأطفال في الأسر الفقيرة نتيجة تناقص الحصول على الأسعار الحرارية اليومية المتحصلة من نظام الأمن الغذائي (الدعم) في مصر، والذي خفضت إعاناته، مما أصاب هذه الأسر بأضرار بالغة نظراً إلى اعتمادها الأساسي على هذه الإعانات.

ج - سياسات خفض الإنفاق الحكومي في مجالي الصحة والتعليم

تتضمن السياسة المالية تخفيض حجم الإنفاق الحكومي العام، بما في ذلك الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، مما يؤثر في مستوى معيشة الفقراء، حيث يشكل هذا عبئاً يقع على كاهلهم، لأنهم سينفقون جزءاً من دخولهم للحصول على هذه الخدمات التي كانوا يحصلون عليها مجاناً أو بمقابل رمزي، الأمر الذي يدفع بهم إلى تخفيض إنفاقهم على سلع أخرى قد تكون ضرورية. ومحصلة كل ذلك هو انخفاض مستوى معيشتهم، خاصة أنه لا يتوقع في فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حدوث زيادة في دخول هؤلاء الفقراء، فتظل الدخل ثابتة أو تنخفض^(٢٣).

وفي هذا الإطار يستشرف نادر فرجاني واقع التعليم في مصر بالنسبة إلى الفقراء أن إعادة الهيكلة الرأسمالية يترتب عليها تدهور في التعليم نتيجة لتخفيض الإنفاق الحكومي، مما ينطوي على تقليص النفقات على الخدمات العامة بوجه عام، ولسياسة استعادة التكلفة (Cost Recovery) التي تنص على تقاضي الحكومة رسوماً مقابل الخدمات التي تستمر في تقديمها بوجه خاص. وإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع تكلفة التعليم ونتيجة الغلاء العام، وانتشار الدروس الخصوصية وغيرها، يتضح أن الفقراء سيعانون أشد الحرمان من التعليم^(٢٤).

هكذا يتوقع أن يصبح التعليم طرفاً لا تطيقه الدخول المتناقصة للفئات الفقيرة، ومن ثم فإن الأسر الفقيرة ستجد نفسها مرغمة على عدم إرسال أطفالها إلى المدارس أو على

(٢٢) أحمد حسن إبراهيم، «بعض آثار الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على المرأة في مصر»، في: أبو مندور [وآخرون]، الإفقار في بر مصر: آثار سياسات التكيف الهيكلي في المجتمع المصري، ص ٢٤٦.

(٢٣) عبد الله، «الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية»، ص ١٣.
(٢٤) نادر فرجاني، «آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على التنمية في مصر»، ورقة قدمت إلى: سياسات التكيف الهيكلي في مصر: الأبعاد الاجتماعية: الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع، ١٥-١٦ أيار/مايو ١٩٩٥، ص ٣١.

سحبهم منها، والدفع بهم مبكراً إلى سوق العمل سعياً وراء تدعيم قدرتها على الاستمرار في إطعامهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية^(٢٥).

كذلك في ظل انخفاض الاستثمار الحقيقي في مجال الصحة بالنسبة إلى الفرد لا نستطيع توقع عرض كاف من الخدمات الصحية بنوعية جيدة وبأسعار مدعومة في متناول دخول الفقراء، لذلك فإنه من المتوقع أن يكون له آثار سلبية^(٢٦) على الأسر الفقيرة، حيث لا تستطيع الحصول على الخدمات الصحية بمقابل، الأمر الذي يساهم في تدهور الحالة الصحية لأفرادها والتعرض بصورة أكبر لمعدلات الإصابة بالأمراض، مما ينعكس بشكل سلبي في قدرتهم على العمل وعلى مستوى إنتاجهم.

٣ - الفروض المحورية

انبثاقاً من مسلمات القضايا النظرية المؤسسة آنفاً نحاول هنا أن نصوغ عدداً من الفروض المحورية التي تبلورت في فرض رئيسي مؤداه:

«ثمة علاقة سلبية بين تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر: (سياسة تحرير أسعار، سياسة إلغاء الدعم على الغذاء، سياسات خفض الإنفاق الحكومي في مجالي الصحة والتعليم) منذ أوائل التسعينيات وظهور تداعيات اجتماعية واضحة على الشرائح الفقيرة في الحضر».

ويتفرع من هذا الفرض الرئيسي عدد من الفروض الفرعية هي على النحو التالي:

■ **الفرض الأول:** «تسهم سياسة تحرير الأسعار، ولاسيما أسعار الخدمات كالكهرباء والمياه والمواصلات في ارتفاع تكاليف المعيشة الخاصة بالطبقة الفقيرة في الحضر المصري».

■ **الفرض الثاني:** «من المتوقع أن فقراء الحضر المصري سوف يتأثرون بشدة من سياسة إلغاء الدعم على الغذاء بما يترتب على ذلك انخفاض الوضع الغذائي وتدهور في المستوى الصحي».

■ **الفرض الثالث:** «تعد سياسات خفض الإنفاق الحكومي مجالي: الصحة والتعليم من أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي من حيث تداعياتها الاجتماعية السلبية على فقراء الحضر المصري».

للتحقق من صحة وسلامة تصورات المنحى النظري والمنهجي المبدئي والوقوف حيال إجابات مقنعة لمسلماته، من الأفضل أن نقرب من واقع مجتمع الفقراء والمهمشين – الذين

(٢٥) إبراهيم، «التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في مصر»، ص ٦٢.

(٢٦) كريم، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ – ١٩٩٢) في مصر»، ص ٤٢.

يحيون في وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي بملامسة الظروف الحياتية المعيشة – فربما نكتشف أمراً غير ما افترضناه مسبقاً.

خامساً: النطاق المكاني والبشري التطبيقي

اختيرت مدينة قنا^(٢٧) في صعيد مصر، وعينة من فقرائها العاملين في القطاع غير الرسمي والقاطنين في مناطقها العشوائية المتدهورة المثلة إيكولوجياً لأقسامها الأربعة: الحميدات، قسم أول، قسم ثان، قسم ثالث، كنطاق تطبيقي. في ضوء مجموعة من المبررات العامة منها: أن أوضاع الفقراء في إقليم الصعيد يمثل كارثة حقيقية ينبغي أن توجه الدولة مجهوداتها من أجل التخفيف من وطأة آثارها، وأن الإقليم بحاجة ماسة إلى خطة عاجلة وبرامج تنموية تستهدف مكافحة الفقر في الأجلين الطويل والعاجل. فضلاً عن انخفاض مستوى معيشة فقراء حضر صعيد مصر بشكل ملحوظ مقارنة بمستوى معيشة فقراء حضر الوجه البحري بصفة خاصة وفقراء حضر مصر على وجه العموم. ويضاف إلى ما سبق عدد من الاعتبارات الذاتية من بينها: قرب مدينة قنا من عمل الباحث في قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة جنوب الوادي، ورغبته في استكمال معالم الخريطة البحثية التي يحاول قسمه رسمها للمجتمع المتأخم لجامعته والعمل على تميته.

سادساً: الإجراءات المنهجية

تم الاستعانة بالمسح الاجتماعي في العينة، حيث اختيرت عينة من أرباب الأسر الفقيرة بلغ قوامها ١٠٢ رب أسرة، وروعي في هذا الاختيار أن يتوافر له عدد من الشروط منها: أن يكون محور التطبيق رئيس الأسرة، وهو الفرد المسؤول عن توجيه السياسة الإنفاقية للأسرة أو الذي تعتبره الأسرة رئيساً لها، ولا يشترط أن يكون أكبر أفرادها سناً، وقد يكون ذكراً أو أنثى؛ لأنها الطريقة الفضلى لمعرفة التداعيات الاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتقاط كافة مؤشرات هذا الواقع عليهم. ومن ثم طبقت عليه استمارة الاستبيان، وذلك لتغطي الجانب الكمي من البيانات الميدانية. أما الجانب الكيفي فقد غطته دراسة الحالات الخمس المتعمقة التي خضعت لتطبيق دليل المقابلة، وكانت هناك أدوات مساعدة لجمع البيانات انحصرت في الملاحظة البسيطة (ملاحظة النشاط الاقتصادي الهامشي الممارس من قبل أرباب الأسر ورصد أحوالهم المعيشية، وتم الاستعانة بها في أثناء إجراء الزيارات الاستطلاعية الأولية (١٩٩٧/٥/١) إلى (١٩٩٧/٥/٢٥)، وكذا التطبيق النهائي للدراسة الميدانية (٢٠٠٠/٥/٧) إلى (٢٠٠٠/٦/٢٥)، فضلاً عن إجراء مقابلات رسمية وغير رسمية مع المسؤولين عن الشؤون الاجتماعية، والجمعيات الأهلية والأوقاف، والصندوق الاجتماعي للتنمية، والتموين، وشرطة المرافق وغيرها، والاعتماد على التصوير الفوتوغرافي، والشرائح، والتسجيلات بالكاسيت،

(٢٧) تقع مدينة قنا، عاصمة المحافظة ضمن إقليم جنوب الصعيد، وهي تبعد ٦٠٠ كم تقريباً عن القاهرة.

وكاميرا الفيديو، وعدد من الخرائط والأشكال التوضيحية. والاستعانة بالتحليل الإحصائي للبيانات الميدانية والمتمثلة في مقياس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) للوصول إلى استنتاجات دقيقة.

سابعاً: نتائج تطبيق المدخل السوسيولوجي المؤسس ميدانياً

نحاول في ما تبقى من هذه الورقة أن نكشف عن التجسيديات الواقعية لتبني أطر المدخل السوسيولوجي المؤسس لدراسة تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على واقع عينة مختارة من فقراء الحضر المصري.

كشفت النتائج أولاً عن أن القراءة المتأنية للأدبيات التي اختصت بفهم واقع سياسات الإصلاح الاقتصادي على أوضاع الفقراء في مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة، والمجتمعات العربية بصفة خاصة، والمجتمع المصري على وجه الخصوص، أظهرت أن تطوير أطر تحليلية وصياغة أدوات تفسيرية ومنطلقات معرفية منهجية محلية ملائمة لدراسة هذه القضية لا يزالان موضع إهمال وتجاهل. ولعل هذا ليس بمستغرب في خضم إملاء الخارج لتطبيق تجارب التثبيت والتكيف الهيكلي في هذه البلدان وتصدير مسار جدواها على المستوى المحلي من ناحية، والاهتمام المتأخر الذي أولته المعارف الاجتماعية، ومن بينها علم الاجتماع، لدرس طبيعة سياسات الإصلاح الاقتصادي وارتباطها بأوضاع الفقراء في هذه المجتمعات من ناحية أخرى. وأوضحت الورقة أن العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والفقراء تبدو ذات طابع نظري، حاولت رؤية فكرية تحليلية الاقتراب منها من خلال نظرة كمية، وباستخدام تقنيات إحصائية رقمية قد تكون مفيدة في رسم صورة تقريبية عامة حولها. بيد أنها غير قادرة من جانب آخر على التعامل مع طبيعتها الكيفية التي هي عليها في الواقع العياني والتي تستلزم منطلقات تحليلية وتتطلب أدوات تفسيرية مغايرة، وبذلك أغفلت في هذا السياق النظرة السوسيولوجية الإمبريقية رغم أهميتها القصوى في إثارة وفهم المصاحبات الاجتماعية والأبعاد الإنسانية التي هي عليها قضية الإصلاح الاقتصادي في ضوء ارتباطها بالأوضاع الحياتية لفقراء الحضر المصري.

وعلى هذا النحو، فإن الورقة الحالية حاولت – بتواضع شديد - تأطير مدخل سوسيولوجي تنظر من خلال قضاياها إلى أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي على واقع فقراء الحضر المصري منذ أوائل التسعينيات وحتى فترة التطبيق الميداني، وذلك انطلاقاً من فكرة «مصفوفة المؤشرات الاجتماعية الإجرائية» المنبثقة عن حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي: (سياسة تحرير الأسعار، سياسة إلغاء دعم الغذاء، سياسات خفض الإنفاق الحكومي والحد من دور الدولة في مجالي الصحة والتعليم)، والتي هي بحاجة ماسة إلى الاختبار والتدقيق عبر فروض محورية إجرائية تعبر عن متغيرات ومسلمات قضايا هذه السياسات المنتقاة سعياً إلى الاقتراب بها بصورة أكثر واقعية من أوضاع فقراء مصر،

وتلمس أحوالهم الحياتية في خضم تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي كما تبدو في الواقع المعيش من دون تزييف أو مغالاة أو إصدار أحكام تأملية إستمولوجية مسبقة منعزلة، وبذلك تصل الورقة عبر هذا التصور إلى تقييم سوسيولوجي عياني ميداني رصين تزواج من خلاله بين **مستويين منهجين ونظرتين تحليليتين** إحداهما: **نظرة ماكروسكوبية** كلية كمية (تستعين من خلالها بتطبيق أداة الاستبيان على عينة الدراسة الكلية من فقراء بصعيد مصر)، أما النظرة الأخرى، فهي **نظرة ميكروسكوبية** جزئية كيفية (حاولت الدراسة من خلالها تطبيق أداة المقابلة المتعمقة على حالات بحثية منتقاة من عينتها الكلية التي أخضعت لتطبيق الاستبيان)، وذلك لجمع معطيات وشواهد إمبريقية لإمكانية تحليلها وتفسيرها، وبعد ذلك يساعد التحليل الإحصائي المتمثل في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه المؤشرات المعبرة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي على رؤيتها - أولاً - بصورة جزئية (كما وردت في أسئلة وبنود استمارة الاستبيان ودليل مقابلة الحالات البحثية المتعمقة المختارة)، ثم تصورها ثانية بصورة مجمعة تفصيلية كما وردت في صياغة الفروض المعبرة عن مؤشرات هذه السياسات، وبذلك ترصد الورقة التداعيات الاجتماعية السلبية الواقعة على كاهل فقراء الحضر المصري، أو بالأحرى نموذج لفقراء حضر صعيد مصر (فقراء مدينة قنا) من جراء تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في ضوء معطيات ونتائج تصور هذا المدخل السوسيولوجي المحلي.

تدل النتائج ثانياً، وفي مجملها، على **صحة الفروض الإجرائية**، سواء الفرض الرئيسي أو فروضه الفرعية الأخرى المنبثقة عنه، حيث أوضحت المعطيات الميدانية أن أكثر من ثلثي عينة الدراسة (٧٨ أسرة، بنسبة ٧٦,٤٧ في المئة) قد تدهورت ظروفهم المعيشية منذ التسعينيات عقب تطبيق إجراءات السياسات الاقتصادية، وقد أرجعت هذا التدهور في المستوى المعيشي إلى عوامل معتادة من قبل التضخم والركود الاقتصادي الناجمين عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث أكد أرباب أسر عينة الدراسة جميعهم عدم وجود دخل كاف لتعيش من خلاله هذه الأسر، وفشل مشاريع الصندوق الاجتماعي في تخفيف معاناة الأسر الفقيرة في مصر، وارتفاع خدمات التعليم والصحة وأسعار الغذاء. وأشارت الغالبية العظمى من أرباب أسر عينة الدراسة (٩١ أسرة، بنسبة ٨٩,٢١ في المئة) إلى وقوف الدولة باهتماماتها الاقتصادية في صف الناس الأغنياء الذين يملكون مقومات الثروة داخل مصر، وكذلك المستثمرين من العرب والأجانب، وأن الدولة بذلك قد تخلت عن الفقراء الذين يقع عليهم عبء تحمل التكلفة المرتفعة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ولعل الأمر السالف، يبدو بصورة أكثر وضوحاً حينما نتناول في الجزء التالي الاستنتاجات الميدانية التي تتعلق باختبار صدق القضايا والفروض **الإجرائية الفرعية** **الثلاثة**:

(١) **لقد تحققت صحة الفرض الفرعي الأول**، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن شركة الكهرباء ومرفق مياه الشرب قد تخصصوا وآلت ملكيتهما إلى القطاع الخاص، وأن مرفقي المياه والكهرباء لم يطرأ عليهما أي تطورات أو تحسينات، ورغم ذلك فإن أسعار

خدماتهما في ارتفاع وتزايد مستمرين، وحمل بعض أرباب أسر عينة الدراسة الحكومية السبب في تزايد تكلفة هذه الخدمات، إذ تنير الشوارع طوال الليل وبعض أوقات النهار، وأن المصالح الحكومية لا تدفع كهرباء ولا مياه وتحمل تكلفتها على كاهل الفقراء ومحدودي الدخل في مصر، وأن ثمة تقديراً جزافياً للخدمات، كمياه الشرب، لا يعكس بالضرورة القيمة الحقيقية لما يستهلكه الفقراء من هذه الخدمات. وعلى جانب آخر، أوضحت النتائج عجز معظم أرباب الأسر الفقيرة (في مجتمع الدراسة) (٨٨ أسرة، بنسبة ٢٨, ٨٦ في المئة) عن عدم استخدام وسيلة مواصلات في تنقلاتها الداخلية نظراً إلى ما تتطلبه من نفقات مادية لا تتوافر لها. وأوضحت أن هذه التنقلات قد زادت أسعارها وارتفعت عقب تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي، مما يعني وجود علاقة ارتباطية بين ارتفاع أسعار الوقود (البنزين والكاز) وأثر ذلك في ارتفاع تكلفة المواصلات الداخلية.

لقد توصلت الورقة إلى نتيجة مؤداها أن التدهور الذي طرأ على مستوى معيشة شرائح فقراء الحضر المصري يبدو جلياً ليس فقط في النظر إلى الارتفاع المتصاعد في أسعار الخدمات كالكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي، وارتفاع أسعار الوقود، وانعكاس ذلك في ارتفاع تكلفة المواصلات الخاصة بالفقراء، وإنما أيضاً في الربط بين هذا الارتفاع المتصاعد والمتسارع لأسعار هذه السلع والخدمات، في مقابل ثبات - إن لم يكن انخفاض - ثمن قيمة العمل الحقيقي للفقراء، وما ينجم عن ذلك من تدني مستويات الدخل التي يسببون بها متطلبات حياتهم اليومية المتحررة الثمن والقيمة أيضاً. والنتيجة النهائية ارتفاع ملحوظ ومتصاعد في تكاليف مستوى معيشتهم منذ تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي في مصر منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات وحتى الآن.

(٢) وتحققت صحة الفرض الفرعي الثاني، حيث أظهرت النتائج أنه بالرغم من الفائدة الملموسة للدعم على المستوى الغذائي للأسر الفقيرة في مصر، حيث كان الدعم يساهم في تحقيق معدلات مرتفعة من الأسعار الحارّة للأسر المستفيدة من مخصصاته الغذائية المدعومة وما ينجم عنها من آثار على المستوى الصحي بصفة عامة، حيث يوفر تغذية مناسبة بسعر معقول يتلاءم وظروف الأسر المصرية الفقيرة، بيد أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتقليص مخصصات الدعم تركا أثراً وخيمة على هؤلاء الفقراء في غذائهم ومن ثم صحتهم. وقد جاءت نتائج الدراسة لتشير إلى ذلك، حيث كشفت عن أن نسبة كبيرة من أرباب الأسر (٨٥ أسرة، بنسبة ٣٣, ٨٣ في المئة) تستفيد من برامج دعم الغذاء الذي توفره الدولة لمواطنيها المحدودي الدخل، وذلك عن طريق حيازة بطاقات تموينية بلغ عدد الأفراد المقيدين بها في أسر عينة الدراسة ٤٢٨ فرداً تقريباً، بانحراف معياري قدره $(\pm ٣, ٢ \text{ فرد})$ ، وعلى الرغم من وجود نسبة مرتفعة من أرباب أسر مجتمع الدراسة تحوز بطاقات تموينية، وتزايد أعداد المقيدين بها، إلا أن نسبة كبيرة منها لا تصرف شيئاً على بطاقتها التموينية شهرياً. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الكمية المنصرفة في حالة الصرف لا تكفي، وأن التوجة الحكومي السائد الآن لا يتجه نحو إضافة أو ضم أفراد جدد إلى البطاقات التموينية، وإنما يسعى إلى تقليل وتقليص عدد الأفراد

المقيدين بها في حالات الزواج أو الوفاة. وأوضحت المعطيات الميدانية أنه نتيجة لتصاعد أسعار السلع الغذائية لإلغاء الدعم عنها، تخلى الفقراء في مصر عن إعداد وصنع الخبز داخل بيوتهم؛ لأنه يستلزم شراء الدقيق الحر غير المدعوم والمرتفع الثمن، في حين لا تتوافر معهم السيولة المادية؛ ولذا تلجأ غالبية أسر عينة الدراسة (٨٦ أسرة، بنسبة ٨٤,٣١ في المئة) إلى شراء الخبز جاهزاً.

وكشفت الدراسة عن تصورات الفقراء المستقبلية وكيفية تصرفهم في حالة ارتفاع أسعار الخبز (المدعوم)، وهو شيء وارد حدوثه في ظل تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي، حيث جاءت استجاباتهم بأنهم سوف يقللون من معدلات استهلاكهم من الخبز البلدي (الأسمر أبو خمسة قروش أو ما تطلق عليه عينة الدراسة العيش المصري) في حالة رفع أسعاره مستقبلاً.

وأبدت عينة الدراسة مخاوفها من قضية إلغاء الدعم وتأثيره على معيشة فقراء مصر، حيث أكدت أن اتخاذ مثل هذا الإجراء سوف يؤثر على الناس الفقراء، وجاءت كلماتهم معبرة عن ذلك: «إلغاء الدعم ده هياثر على معيشة الناس دي، علشان الغلبان معندوش مادية (دخل) يشتري بيه من بره، ودعم الدولة سند ليه، ولو غلى العيش هيحصل فيه مجاعة، والسرقات تكثر، والناس الغلابة مش هتلاقي تاكل، وهتدور تشحت، وهيبقى فيه جفاف وهتبقى العيشة أسود من الأول، والغلبان هيضع في الرجلين».

لقد أفصحت الاستجابات الميدانية أن ٨٥,٢٦ في المئة من أسر عينة الدراسة لا تستطيع توفير غذاء مناسب بسعر معقول لأفراد أسرتها الفقيرة، الأمر الذي ينعكس على مستواهم الصحي، ويساهم في إصابتهم ببعض أمراض نقص وسوء التغذية. وأشارت النتائج إلى أن متوسط الإنفاق العام على الطعام شهرياً بلغ ٢,١٠٠ جنيه مصري، بانحراف معياري (± ٣٥) جنيهاً شهرياً، كما أبانت النتائج حقيقة هامة تتصل بوجود علاقة ارتباطية بين نقص الأغذية وتكرار أنواع غذائية معينة في الوجبات الثلاث، وإصابة الفقراء في مصر بأمراض نقص وسوء التغذية، حيث جاءت إجاباتهم تؤكد أن الكثيرين من أفراد أسرهم قد تعرضوا لأمراض نقص وسوء التغذية.

خلاصة ما سبق، يمكن القول إن النسب الكمية والمعطيات الكيفية التي جمعتها الدراسة الميدانية سالفاً تشير إلى التدهور النسبي في مستوى التغذية ومن ثم الحالة الصحية، الأمر الذي يوضح دور سياسات الإصلاح الاقتصادي، وخاصة سياسة إلغاء الدعم، في هذا الهدر وذلك التدهور في شروط المعيشة الواقع على كاهل الفقراء.

(٣) أما الفرض الفرعي الثالث فقد تحققت صحته، إذ أوضحت المعطيات الميدانية أنه على الرغم من أهمية الخدمات الصحية العامة المقدمة إلى الفقراء في مصر، حيث أكد أكثر من ثلثي عينة الدراسة (٨٧ أسرة، بنسبة ٨٥,٢٦ في المئة) لجوءهم في حالة المرض إلى المؤسسات الحكومية لتلقي العلاج وذلك لملاءمتها لدخولهم المتدنية في مقابل

ارتفاع مستويات أجور الأطباء أو بالأحرى الخدمة الطبية الخاصة والتي تلجأ إليها نسبة ضئيلة من عينة الدراسة مضطراً (٣ أسر، بنسبة ٩٥، ٢ في المئة)، فإن هذا التفضيل والإقبال على تلك الخدمات الصحية الحكومية يرجعان إلى كونها تمثل – من وجهة نظرهم (٣، ٤٨ في المئة) – الملجأ والملاذ الأساسي الذي لا يستطيع الفقراء الاستغناء عنه، وأنه ليس هناك بديل عن هذا العلاج الحكومي (٨، ١٣ في المئة)، وأن عدم توافر السيولة المادية (٩، ٣٧ في المئة) كان عائقاً في سبيل لجوء بعض الأسر إلى العلاج الخاص المرتفع القيمة والذي لا تفضله الأسر الفقيرة إلا في حالة الضرورة القصوى.

وتأسف عينة الدراسة لتدهور مستوى الخدمة الصحية العامة منذ تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث أفادت ٦٥ أسرة، بنسبة ٧١، ٧٤ في المئة، بأن الخدمة الصحية الحكومية تدهورت وأصبحت تقدم بمقابل مادي بصورة مباشرة (أجر مقابل الخدمة)، أو بصورة غير مباشرة (شراء أدوية ومستلزمات من خارج المستشفيات، عمل أشعة في بعض الحالات خارجياً في المراكز الطبية الخاصة)، وبذلك تدنت الخدمة الصحية العامة رغم أهميتها القصوى للفقراء، نتيجة لارتفاع أسعار الدواء والمدخلات المستوردة بسبب سياسة تحرير سعر الصرف (أحد إجراءات الإصلاح الاقتصادي أيضاً). لقد ربطت أسر الدراسة بين أوضاعها الاقتصادية المتردية في ظل تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي وانتشار وشيوع أمراض سائدة بين أفرادها، إذ جاءت الأمراض الصدرية (حساسية الصدر والسعال) نتيجة لطبيعة مورفولوجية المسكن العشوائي المتدهور، وضيق مساحته، وعدم نظافته، وسوء تهويته، أكثر الأمراض انتشاراً بين الكبار، بينما كانت أمراض الأنيميا (الضعف العام) نتيجة لسوء نوعية التغذية، وذلك لعدم التوازن الغذائي، أكثر الأمراض انتشاراً بين الصغار.

وإذا ما انتقلنا إلى مجال التعليم، فإن النتائج جاءت لتؤكد أيضاً أن لسياسات الإصلاح الاقتصادي التقشفية انعكاسات سلبية على تعليم أبناء الطبقة الفقيرة وعلى عدالة توزيع الفرص التعليمية بينهم، فنظراً إلى أن الفقراء يعانون، أصلاً، من انخفاض الخدمة التعليمية، ولا يستطيعون تحمل نفقاتها المرتفعة، مما يؤثر على تسرب أبنائهم من المدارس ويدفعهم إلى اللجوء إلى سوق العمل باكراً. لقد كشفت النتائج أن عدد الملحقين بالتعليم النظامي في عينة الدراسة قد بلغ ٢٠٧ أفراد، أي بمتوسط عام قدره ٢، ٠٢ فرد وبانحراف معياري قدره (١٦ ± ١)، وأن أكثريتهم ملحقون بالتعليم الابتدائي (٤٦، ٤ في المئة)، يليهم الملحقون بالتعليم الإعدادي (٦، ٢٥ في المئة). وعلى جانب آخر، أظهرت تلك النتائج نوعية المشكلات السائدة باعتبارها تلقي الضوء على سبلات البناء التعليمي في مصر إبان تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وفي هذا الخصوص طفت المشكلات التعليمية ذات البعد المادي، فجاءت كثرة المصاريف الدراسية (بنسبة ١٥، ٣٤ في المئة)، وتفشي الدروس الخصوصية (بنسبة ٦، ٢٥ في المئة) في مقدمة هذه المشكلات. ودعمت النتائج مقولة أن أبناء الأغنياء هم الأقدر على دفع أجور الدروس الخصوصية الباهظة ومن ثم يمكن لأبنائهم الاستيلاء على معظم الأماكن في التعليم العام وعلى حجز مقاعد عديدة في

كليات القمة، وليس الحال كذلك بالنسبة إلى أبناء الفقراء الذين لا يمتلكون المقدرة المادية، ويشكل الإنفاق على التعليم عبئاً ثقيلاً يقع على كاهل أسرهم، ولاسيما مع تزايد نفقات أعباء الحياة الأخرى، والتي هي في تصاعد مستمر منذ الائتثار بآليات السوق.

وأظهرت الشواهد الميدانية أن لدى أكثر من نصف أسر عينة الدراسة الملتحقة بالتعليم أفراداً يحصلون على دروس خصوصية، وبذلك تتحمل هذه الأسر عبء تكلفتها المرتفعة في الوقت الذي تعجز فيه دخولهم المتدنية عن الإيفاء بها، ورغم ذلك يسعون جاهدين لتوفير هذه النفقات حتى لو اضطرتهم الظروف إلى الاستدانة من الغير. وكشفت الدراسة عن أن البناء التعليمي في مصر يعاني تزايد حالات التسرب من مرحلة التعليم الابتدائي، ولاسيما بين أبناء الطبقات الفقيرة، حيث أكد أكثر من نصف جمهور الدراسة أن لديهم أفراداً تسربوا من التعليم. وعزوا ذلك إلى ارتفاع مصاريف الملابس والأدوات والدروس الخصوصية (٢٧، ٢ في المئة)، وارتفاع تكاليف التعليم والوظيفة (٢٤، ١ في المئة).

وبكلمات موجزة نخلص إلى أن انخفاض معدل الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة بالنسبة إلى الفقراء يعني عدم استمرار أبنائهم في التعليم، وعدم حصولهم على الخدمات الصحية العامة بصورة جيدة، الأمر الذي يساهم في تدهور حالتهم الصحية. ولنا أن نتصور كيف يستطيع إنسان أمي مريض أن يمتلك القدرة على كسب قوت يومه وإنتاج سبل عيشه وإدارة عملية التنمية في مجتمع يتطلع إلى التقدم والرخاء.!!

والآن، وقد اقتربنا من **الخاتمة**، ينبغي أن نشير إلى أنه نظراً إلى افتقار دراسات الإصلاح الاقتصادي في بلدان العالم الثالث – ومن بينها مصر – إلى خبرات ميدانية ورؤى تحليلية سوسيولوجية تقيم من خلالها التداعيات الاجتماعية السلبية الواقعة على كاهل الفقراء، فقد حاولت الورقة الحالية تطوير مدخل سوسيولوجي لفهم أبعاد هذه القضية. لقد أفلحت المؤشرات العيانية المستقاة من قضايا هذا المدخل في إمطة اللثام عن أوجه التداعيات السلبية، وذلك في ضوء المحتوى التفسيري الذي عبرت عنه الشواهد والاستخلاصات الميدانية على نحو ما سبق إيضاحه ■